الأربعاء ٢٧/ تشرين ٢ / ٢٠ ٢٠

نتنياهو يعلن التوقيع على وقف إطلاق النار في لبنان؛ استطلاع: أغلبية كبيرة تعتقد أن إسرائيل لم تهزم حزب الله؛ الأخبار: وقف إطلاق النّار: العدوّ لم يحقّق أهداف الحرب؛ الرنتاوي: أسباب استعجال إسرائيل للحل في لبنان والتباطؤ في غزة؛ الشرق الأوسط: والآن الهزيمة! إسرائيل تشرع في مخطط بناء حاجز على حدود الأردن! فايننشال تايمز: حرب أمريكا على الجنائية الدولية لحماية إسرائيل مضرة بمصالحها القومية وتحالفاتها الغربية! مواجهة بين بريكس ومجموعة السبع في قمة العشرين! واشنطن بوست: فرصة بايدن الأخيرة لصقل إرثه الثقيل! القوات الروسية تتقدم في أوكرانيا بأسرع وتيرة منذ بداية الحرب؛ وزير الدفاع البريطاني: النزاع في أوكرانيا دخل مرحلة حرجة؛ إزفيستيا: هل ما زال الصراع في أوكرانيا قابلا للتحكم؛ لوموند: إرسال جنود أوروبيين إلى أوكرانيا قبد المناقشة؛ الخليج: أصدقاء جدد لبوتين...!!

الموضوع الرئيس: نتنياهو يعلن التوقيع على وقف إطلاق النار في لبنان... استطلاع: أغلبية كبيرة تعتقد أن إسرائيل لم تهزم حزب الله... الأخبار: وقف إطلاق النّار: العدوّ لم يحقّق أهداف الحرب... الرنتاوي: أسباب استعجال إسرائيل للحل في لبنان والتباطؤ في غزة... الشرق الأوسط: والآن الهزيمة..؟!!

أعلن نتنياهو، أمس، أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر وافق على وقف إطلاق النار في لبنان. وأضاف في خطاب بثه التلفزيون أنه سيعرض الاتفاق على مجلس الوزراء بكامل هيئته في وقت لاحق أمس. وبين أن هذا التوجه يعني أن إسرائيل ستركز على التهديد الإيراني الآن، "ونحتفظ بحرية العمل العسكري إذا خرق حزب الله الاتفاق". وأوضح نتنياهو أن أحد أسباب وقف إطلاق النار في لبنان هو فصل الجبهات وإخراج حماس تماما من الصورة. فيما يلى نص الاتفاق وفق ما نشرته إذاعة الجيش الإسرائيلي، ونقلته القدس العربي:

حزب الله وجميع الجماعات المسلحة الأخرى في لبنان لن تنفذ أي عمل هجومي ضد إسرائيل؛ إسرائيل، بالمقابل، لن تنفذ أي عمل عسكري هجومي ضد أهداف في لبنان، سواء على الأرض أو



في الجو أو في البحر؛ تعترف إسرائيل ولبنان بأهمية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١؛ هذه الالتزامات لا تلغي حق إسرائيل أو لبنان في ممارسة حقهما الطبيعي في الدفاع عن النفس؛ ستكون قوات الأمن والجيش الرسمية في لبنان هي الجهات المسلحة الوحيدة المسموح لها بحمل السلاح أو تشغيل القوات في جنوب لبنان؛ سيتم وضع أي بيع أو توريد أو إنتاج للأسلحة أو المواد المرتبطة بالأسلحة في لبنان تحت إشراف وسيطرة الحكومة اللبنانية؛

سيتم تفكيك جميع المنشآت غير المرخصة المتورطة في إنتاج الأسلحة أو المواد المرتبطة بالأسلحة؛ سيتم تفكيك جميع البنى التحتية والمواقع العسكرية، ومصادرة أي أسلحة غير مرخصة تتعارض مع هذه الالتزامات؛ سيتم إنشاء لجنة مقبولة من كلا الطرفين (إسرائيل ولبنان) للإشراف والمساعدة في ضمان تنفيذ هذه الالتزامات؛ سيقوم كل من إسرائيل ولبنان بالإبلاغ عن أي انتهاكات محتملة لهذه الالتزامات إلى اللجنة وإلى قوات اليونيفيل؛ سينشر لبنان قوات الأمن والجيش الرسمية على طول الحدود، ونقاط العبور، والخط الذي يحدد المنطقة الجنوبية الواردة في خطة الانتشار؛ ستنسحب إسرائيل بشكل تدريجي من جنوب الخط الأزرق خلال فترة تصل إلى ٢٠ يومًا؛ ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل ولبنان للوصول إلى حدود برية معترف بها.

وبحسب الشرق الأوسط، أكّد الرئيس بايدن، أمس، أن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في لبنان "نبأ سار وبداية جديدة للبنان. وأكد بايدن بعد إعلان تل أبيب الموافقة على الاتفاق، على التصميم الأميركي للدفاع عن إسرائيل، قائلاً إنه "بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه، وسيدخل حيز التنفيذ غدا الأربعاء عند الساعة الرابعة صباحاً بالتوقيت المحلي (٢٠٠٠ بتوقيت غرينتش)، سينتهي القتال عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية". وأضاف أنه "يهدف إلى وقف دائم للأعمال العدائية"، مؤكداً أنه "لن يُسمح لما تبقى من (حزب الله) وغيره من المنظمات الإرهابية بتهديد أمن إسرائيل مرة أخرى خلال الأيام الستين القادمة (...) ولن يُسمح بإعادة بناء البنية التحتية الإرهابية لحزب الله".

وأكد الرئيس الأميركي أن إسرائيل "ستقوم بسحب قواتها تدريجياً". وقال: "هذا يتفق مع التزامي تجاه الشعب الأميركي بعدم إشراك قوات أميركية في القتال في هذا الصراع. وبدلاً من ذلك، سنقدم، إلى جانب فرنسا وآخرين، المساعدة اللازمة للتأكد من تنفيذ هذا الاتفاق بشكل كامل وفعال".

ووفق القدس العربي، أعرب كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي عن ارتياحهم لإعلان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله اللبنائي. ووصفت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، في منشور على منصة "إكس" الإعلان ب"الأخبار المشجعة للغاية"، خصوصا بالنسبة للشعبين اللبنائي والإسرائيلي المتأثرين بالقتال. وقالت: "سيحظى لبنان بفرصة لزيادة الأمن الداخلي



والاستقرار بفضل تقليص تأثير حزب الله". من جانبه، وصف الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، اتفاق وقف إطلاق النار بالراحة في الوضع المدمر في الشرق الأوسط"، مضيفاً أنه "من الضروري الآن أن يصمد وقف إطلاق النار".

وكتبت صحيفة الأخبار اللبنانية: وقف إطلاق النّار: العدوّ لم يحقّق أهداف الحرب بعد شهرين كاملين من الاعتداءات الإسرائيليّة وصمود المقاومين في الميدان وتعافي المقاومة الإسلاميّة من الضربات المتتالية التي لحقت بها، خرج اتفاق وقف إطلاق النّار إلى العلن، ودخل عند ساعات الفجر الأولى حيّز التنفيذ؛ وإذا كان نتنياهو أوحى بانتصار وهمي بإشارته إلى ترك حريّة الحركة لجيشه في الدّاخل اللبناني، فإنّ نص الاتفاق جاء مغايراً لذلك، إذ نصّ مضمون الاتفاق على أنّ "هذه الالتزامات لا تلغي حق إسرائيل أو لبنان في ممارسة حقهما الأصيل في الدفاع عن النفس"... وعليه، تمكّنت الدولة اللبنانية من رفض ما كان يريده العدو على وقع صمود المقاومين في الميدان، وبدّلت في مضمون الاتفاق الذي كان يريد منه اتفاق هزيمة واستسلام. كما لم يتمكّن العدو من إخضاع لبنان في إدخال بريطانيا وألمانيا كعضوين في لجنة الإشراف على تنفيذ الاتفاق، وإنّما أشارت المعلومات إلى أن اللجنة ستُشكّل من أميركا وفرنسا فقط بعد استبعاد بريطانيا وألمانيا.

وتحت عنوان: أسباب استعجال إسرائيل للحل في لبنان والتباطؤ في غزة، تساءل الكاتب الأردني عريب الرنتاوي في موقع الجزيرة: لماذا "لبنان أولا"؟ ولفت إلى أنّ ثمّة ما يشبه الإجماع بين أحزاب الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو، على قبول الاتفاق، حتى إن أكثر هم تطرفًا، بن غفير، بين أحزاب الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو، على قبول الاتفاق، حتى إن أكثر هم تطرفًا، بن غفير، لم يهدد حربًا على عادته في كلّ ما يخص مفاوضات التهدئة على جبهة غزة - بالانسحاب من الحكومة؛ مرد ذلك اختلاف أهداف الحرب على غزة. في الحالة الأولى، تستطيع إسرائيل أن تتعايش مع سقف أكثر انخفاضًا لتوقعاتها وأهدافها، كأن تقبل بسحب حزب الله أسلحته وقواته إلى شمال الليطاني، وتشديد الرقابة على هذه العملية، فضلًا عن إحكام أطواق الرقابة والحصار على مصادر تسلح الحزب، وتحديدًا من سورية وعبرها؛ أما في الحالة الثانية، غزة، فالأمر أكثر تشابكًا وتعقيدًا، ويتصل بمستقبل إسرائيل وفلسطين على حد سواء... بمقدور إسرائيل أن تكتفي بما أُنجز على الجبهة اللبنانية، أقله لتفادي الكلف المتوقعة، في ظل عودة الحيوية لأداء المقاومة، في حين تطالب إسرائيل بأثمان في غزة، تتعدى حدود القطاع إلى الضفة والقدس ومستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه الوطنية.

وأضاف الرنتاوي أنه توفرت للبنان من عوامل الدفع باتجاه إنجاز اتفاق لوقف إطلاق النار والأعمال العدائية، ما لم يتوفر لغزة وشعبها ومقاومتها، والأرجح أن الحرب على الأخيرة، ستتوالى فصولًا، وستترحل جهود الوساطة ومبادرات التسوية، إلى مرحلة استلام ترامب مقاليد البيت الأبيض، وبلورة خطة أميركية جديدة، لا تلحظ الوضع في القطاع المحاصر والمدمر فحسب، بل ربما مستقبل



القضية الفلسطينية بشمولها؛ فها هي الشائعات تتوالى عن استعدادات لـ اصفقة قرن ٢ "، بمواصفات اليمين الإسرائيلي، الذي بات أكثر نهمًا اليوم، لابتلاع الضفة الغربية، كلها أو المنطقة (ج) منها. والأسابيع والأشهر القليلة القادمة، ستكون كاشفة.

وكتب طارق الحميد في الشرق الأوسط، قائلاً: اليوم أكتب عن «الهزيمة»، وربما يُنشر هذا المقال وقد تم الاتفاق على وقف إطلاق النار في لبنان، وبالتأكيد ستنطلق ماكينة الترويج للنصر المزعوم من قبل دول وأحزاب، ومبليشيات، وستكون حملات مكرَّرة، لكن بتكنولوجيا جديدة. حسناً، ما هي الهزيمة؛ كيف نقول هُزم هذا الطرف أو ذاك؛ لبنانياً، ليس الحديث هنا عن تفاصيل الاتفاق، وما الذي تحقق لإسرائيل، أو لبنان أو حزب الله، رغم أن كل المؤشرات تقول إن الحزب لم يحقق شيئاً وانسحب من الحدود الجنوبية بقوة السلاح؛ القصة، وتحديداً في الحديث عن الهزيمة، مختلفة، وهي عن الصورة الكبيرة. فإذا تم وقف إطلاق النار، ونتج عنه ارتداد سلاح حزب الله للداخل فهذه هزيمة للدولة اللبنانية، وإسرائيل، والوسطاء الدوليين؛ وإذا لم يتعلم لبنان، وساسته، الدرس، وتصبح الدولة فوق الجميع، وقرار الحرب والسلم بيدها، وحامي حماها هو الجيش، فإنَّ هذه هزيمة ساحقة للبنان، وعلى اللبنانيين التذكر أنَّ الجميع بالمنطقة يسعى فعلياً لوقف إطلاق النار؛ لكن ليس الجميع حريصاً على إعادة إعمار سبقها إعادة إعمار، في ٢٠٠٠، فقط لأن حزب الله قرّر المغامرة بحرب حريصاً على إعادة إعمار سبقها إعادة إعمار، في ٢٠٠٠، فقط لأن حزب الله قرّر المغامرة بحرب حريصاً على إعادة واهية، لأن الدول ليست جمعيات خيرية. وهذه هزيمة جديدة للبنان أيضاً.

وبالنسبة إلى غزة، فإذا كان وقف إطلاق النار هو مجرد ضمان سلامة من تبقًى من قيادات حماس مقابل إطلاق سراح الرهائن، فهذه هزيمة مؤلمة أيضاً بحق القضية، وأهل غزة الأحياء والأموات؛ إذا ما انتهت حرب غزة دون عودة السلطة الفلسطينية للحكم هناك، فإنَّ تلك هزيمة لمفهوم الدولة الفلسطينية، ومستقبلها، وهزيمة لكل الجهود الصادقة الهادفة لإنشاء الدولة الفلسطينية، وحل هذا الصراع.

وبالنسبة لإسرائيل، وحتى لو حصل نتنياهو على بنود اتفاق هي بالأساس، وبلغة مباشرة، تعني استسلام خصومه، وتحديداً حزب الله، مثل حق الرد، أو انسحاب الحزب إلى ما هو أبعد من المتفق عليه سابقاً في الحدود الجنوبية، فإنَّ تلك هزيمة أيضاً؛ هزيمة لأنَّ الهدف ليس الابتعاد ٧ كيلومترات، أو ٢٠، من الحدود اللبنانية الإسرائيلية، الهدف هو الاستقرار والسلام، وما دام هو «راتفاق هدنة»، أو مجرد «وقف إطلاق نار»، وليس مشروع سلام حقيقي، فتلك هزيمة. والأمر نفسه في غزة، ولو استسلمت حماس فما دام لا يوجد مشروع سلام يُفضي لحل هذا الصراع، فإنَّ كل ما يتم التوصل إليه هو هزيمة، ولكل الأطراف، وأولهم إسرائيل. هذه هي الصورة الكبرى، والباقي تفاصيل إليه



وأظهر استطلاع رأي بثته القناة ١٣ الإسرائيلية أن أغلبية كبيرة تعتقد أن إسرائيل لم تهزم حزب الله اللبناني، وذلك بالتزامن مع الإعلان عن التوصل لاتفاق بين الطرفين ينهي المواجهة المفتوحة منذ أكثر من شهرين. ورأى ٨.٠٠% من المستطلعة آراؤهم أن إسرائيل لم تحقق النصر على حزب الله، فيما يعتقد ٨.٥٠% فقط أن إسرائيل انتصرت، و٤.٣١% غير متأكدين. كما أيد ٤٤% إنهاء الحرب في لبنان فيما ٣٧% عارضوا التسوية مع حزب الله. ووجه وزراء في حكومة نتنياهو وزعماء المعارضة في إسرائيل انتقادات للاتفاق لكونه جاء قبل ضمان هزيمة حزب الله عسكريا ولا يضمن عودة آمنة لسكان الشمال. وبشأن جبهة غزة، أظهر استطلاع الرأي أن ٧.٥٠% يعتقدون أنه يجب إنهاء الحرب في القطاع والسعي للتوصل إلى صفقة تعيد المحتجزين.

وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس، إن عدد المباني المدمرة شمالي إسرائيل تجاوز ٨٨٠٠ مبنى في حين تضررت أكثر من ٧ آلاف مركبة وما يزيد عن ٣٠٠ موقع زراعي. وأضافت الصحيفة أن حجم البلاغات الواردة من سكان الشمال بشأن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم جراء سقوط صواريخ حزب الله اللبناني تجاوز ١٧ ألف بلاغ. ووصفت حجم الدمار في مستوطنة كريات شمونة بأنه لا يُصدق مؤكدة أن وحده ترميم المدارس المتضررة في المدينة سيستغرق نحو أشهر. ويوم الأحد فقط، أطلق الحزب ٣٤٠ صاروخا على مناطق عدة بينها تل أبيب وحيفا ونهاريا.!!!!

وقبيل إحراز اتفاق تسوية، اعتبر باحثان إسرائيليان، هما الجنرالان في الاحتياط، عاموس يادلين (رئيس سابق للاستخبارات العسكرية)، وأدوي أفينتال (خبير في صياغة خطط إستراتيجية)، أن هذا ليس فقط اتفاقاً مع لبنان، بل هو التحدي الحقيقي الذي ينتظر إسرائيل، مشددين على ضرورة وقف الحرب على كل الجبهات، للتفرغ للتهديد الأكبر المتمثّل بإيران. وفي مقال مشترك نشره موقع القناة الحرب على كل الجبهات، للتفرغ للتهديد الأكبر المتمثّل بإيران. وفي مقال مشترك نشره موقع القناة الإسرائيلية يقول يادلين وأفينتال إن الاتفاق المطروح، بالإضافة إلى أنه سيمهد الطريق لعودة نازحي الشمال إلى منازلهم، فإنه يشكّل فرصة لعملية أوسع من أجل إعادة بلورة وجه الشرق الأوسط. ويضيفان أن إمكانية تغيير الواقع الإقليمي بما يتلاءم مع مصالح إسرائيل، يتطلب منها النظر إلى الصورة الكبيرة والتركيز على التهديد المركزي الآن، وهو إيران، والامتناع عن الإصرار غير المجدي على صيغ غير ضرورية للاتفاق مع لبنان، والتي لا تتطلب موافقة، وهي مرتبطة في غير المجدي على صيغ غير ضرورية للاتفاق مع لبنان، والتي لا تتطلب موافقة، وهي مرتبطة في الأساس بقرار إسرائيلي، وبموافقة الجانب الأمريكي.

ويرجحان أن يخلق الاتفاق، الذي تجري مناقشته بين الأطراف، نظاماً أمنياً أفضل ومتعدد الطبقات في الجنوب اللبناني، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٧٠١، والغرض منه منع الوجود العسكري لحزب الله في جنوبي الليطاني، والذي يشكّل تهديداً مباشراً لسكان شمال إسرائيل؛ هناك الجيش اللبناني في الطبقة الأولى، والذي سيزيد وجوده بصورة كبيرة، وسيعزّز انتشاره في الجنوب اللبناني؛



في الطبقة الثانية، ستساعده قوات اليونيفيل التي ستعمل بصورة أكثر تشدداً من الماضي، رغم أننا لا نعقد آمالاً كبيرة عليها؛ كما ستنضم آلية مراقبة وتنفيذ دولية، بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة فرنسا وبريطانيا وألمانيا التي يعارض لبنان مشاركتها في هذه المرحلة.

ويعتبر يادلين وأفينتال أنه تحت هذا الغطاء، تسعى إسرائيل لعملية إقليمية ودولية متكاملة من أجل إغلاق حدود لبنان مع سورية من البحر والجو، لمنع نقل السلاح إلى حزب الله. ويشمل هذا أيضاً الضغط على النظام السوري لمنع تهريب العتاد العسكري عبر سورية إلى لبنان، والابتعاد عن دائرة نفوذ المحور الراديكالي، بقيادة إيران. ومن المفيد أيضاً، برأى الباحثين الإسرائيليين، "السعي لإيجاد إطار عمل لتنفيذ القرار ١٥٥٩ الذي يطالب بنزع سلاح الميليشيات في لبنان، كمستند شرعي، وكأفق للمستقبل".

ويتابعان: فوق هذا كله، سيكون هناك طبقة الدفاع الأساسية في إطار تغيير الواقع الأمني في الشمال، والتي ستعطي إسرائيل حق فرض نزع السلاح من الجنوب اللبناني بالقوة، ومنع بناء "حزب الله" قواته وعودته إلى الجنوب اللبناني؛ كما يعتقدان أن قيام إسرائيل بفرض تطبيق الاتفاق مباشرة هو عملياً توسيع "المعركة بين الحروب" إلى لبنان، بالإضافة إلى سورية، وسينطوي هذا على مخاطر تصعيد من نوع أيام قتالية ستخرق الهدوء في الشمال.

وطبقاً لهما، وحدها الأيام المقبلة ستُظهر لنا كيف ستتصرف الحكومة الإسرائيلية بعد وقف إطلاق النار، في حال بدأ حزب الله ببناء قوته من جديد. ويضيفان: إن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وعن مواطنيها، ليس موضع جدل، ومن المؤكد أنه ليس مرتبطاً بموافقة الحكومة اللبنانية في إطار اتفاق. الإصرار على الصيغ ضمن هذا الإطار لا لزوم له، وليس من الصواب الاستمرار في القتال وتعريض حياة جنودنا للخطر من أجل تحقيق هذه التعديلات؛ وبدلاً من ذلك، يجب التوصل إلى تفاهمات جانبية مع الولايات المتحدة، تضمن أن تقدم لها الدعم الإستراتيجي وشبكة أمان سياسية في الساحة الدولية، بالإضافة إلى ضمانات أمريكية بشأن تقديم مساعدة من أجل التسلّح الدفاعي والهجومي عندما تحتاج إسرائيل إلى العمل في لبنان لفرض الاتفاق.

ويقولان إنه منذ اللحظة التى سيدخل فيها وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، سيفك الارتباط القتالي بين لبنان وغزة، وسيتلاشى حلم وحدة الساحات ويتبدد، وستجد حماس نفسها معزولة في المحور الراديكالي، لأن إيران أيضاً لا تريد الدخول في مواجهة مع إسرائيل، بعد الضربة الجوية الأخيرة التي تلقتها، وخوفاً من خطوات الإدارة الأمريكية المقبلة؛ وأيضاً في العراق، تزداد الانتقادات للميليشيات، خوفاً من أن تؤدي هجماتها إلى رد إسرائيلي؛ إن المطلوب من إسرائيل إعادة المخطوفين في أسرع وقت ممكن بواسطة صفقة، ولو بثمن إنجازات مؤقتة لما تبقى من حماس؛ إن إنهاء الحرب في



لبنان، وخصوصاً ما إذا كان هذا سيؤدي إلى تهدئة وإطلاق سراح المخطوفين في غزة، ضروري أيضاً على المستوى الإستراتيجي، ويسمح لإسرائيل بالتنظيف الطاولة، قبل دخول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، من أجل تركيز الحوار معه على معالجة التهديد الأكبر لنا، وهو إيران ومساعيها النووية.

في الخلاصة؛ يقولان إنه في ضوء التغييرات العسكرية والمهمة إزاء حزب الله والمحور الراديكالي عموماً، وإمكان إعادة بلورة ساحة الحرب والجبهات المتعددة، من مصلحة إسرائيل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق للنار مع لبنان، يخفف العبء الذي لا يُحتمل عن الاحتياطيين والاقتصاد؛ من جهة ثانية، يجب عدم الإصرار على أهداف غير واقعية، مثل نزع سلاح حزب الله، حيث أثبتت الحرب في غزة، أنّ هذا الهدف الأقصى يمكن أن يستنزف منظومة سلاح الاحتياط والاقتصاد في الجنوب اللبنائي طوال سنوات. وفي أيّ حال، بعد توقيع الاتفاق، وبغض النظر عن الصيغ، ستقف إسرائيل أمام اختبار فرض نزع السلاح من المنطقة الواقعة في جنوبي الليطاني ومنع تهريبه من سورية".!!!

وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت بأن التقارير التي تتحدث عن قرب التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع لبنان تسببت في إحباط شديد بين سكان شمال إسرائيل، الذين يخشون أن اتفاقا محتملا بهذا الشأن قد يسمح لحزب الله بإعادة تنظيم نفسه، ومن ثم تهديد أمنهم وسلامتهم. وجاءت تلك المخاوف على خلفية تصريح أدلى به مسؤول أميركي الاثنين، أكد فيه أن "وقف إطلاق النار في لبنان بات وشيكا". وذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن رئيس بلدية كريات شمونة أفيخاي شتيرن أبدى معارضة شديدة للصفقة التي كُشف عنها، وحثّ قادة إسرائيل على إعادة النظر فيها.

وقال شتيرن "قبل التوقيع على ما يبدو أنه اتفاق استسلام، فإنني أدعو قادتنا إلى النظر في عيون أطفال كريات شمونة، والتفكير في مستقبلهم". وتساءل "كيف انتقلنا من النصر الشامل إلى الاستسلام الكامل؟ لماذا لا ننهي ما بدأناه؟ لقد سحقنا حزب الله، وبدلا من تفكيكه بالكامل، نمنحه فرصة استعادة عافيته. وما الذي سيعود إليه سكاننا؟ مدينة مدمرة بلا أمن ولا مستقبل؟ هذا جنون". كما انتقد سياسيون من مختلف الأطياف الاتفاق المقترح. ووصفه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بأنه "فرصة تاريخية ضائعة للقضاء على حزب الله" وأنه "خطأ فادح"، رغم زعمه بأنه يتفهم "القيود والذرائع" التي تدفع إلى ذلك.

وذكرت يديعوت أن زعيم المعارضة يائير لبيد أعرب هو الآخر عن تحفظاته، مع تأكيده على أهمية الحل السياسي. أما رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، فقد وصف الاتفاق ب"'غير المعقول" لأنه لم يطالب الحكومة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله. وأردف "لا تزال القيادة الإسرائيلية متمسكة



بالعقلية المعيبة نفسها، وما انفكت تعيش كما لو كنا في ٦ تشرين الأول، ولم يتغير شيء"، في إشارة إلى اليوم الذي سبق طوفان الأقصى.!!!

أخبار عن سورية:

•••

الأراضى الفلسطينية المحتلة

إسرائيل تشرع في مخطط بناء حاجز على حدود الأردن..؟!!

قالت وزارة الدفاع الإسرائيلية، أمس، إنها شرعت في عمل مخطط هندسي لبناء حاجز أمني على الحدود الشرقية مع الأردن. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس أكد الاثنين أنه سيعمل "بشكل مكثف وسريع" على عمل سياج فاصل على الحدود مع الأردن. وتصاعد الحديث عن بناء جدار لإسرائيل مع الأردن، عقب عمليتي معبر اللنبي في الثامن من أيلول الماضي والبحر الميت في جدار لإسرائيل مع الأردن، وشهدت العملية الأولى مقتل ٣ إسرائيليين واستشهاد منفذ العملية الأردني ماهر الجازي، وشهدت الثانية إصابة إسرائيليين واستشهاد المنفذين الأردنيين حسام أبو غزالة وعامر قواس، نقل موقع الجزيرة.

أخبار ومواضيع متنوعة:

فايننشال تايمز: حرب أمريكا على الجنائية الدولية لحماية إسرائيل مضرة بمصالحها القومية وتحالفاتها الغربية..؟!!

حذر المعلق في صحيفة فايننشال تايمز جدعون راتشمان، الولايات المتحدة من أثر إسرائيل على التحالف الغربي، وأنها قد تقوم بتفتيته، وهذا ليس في صالح أمريكا. وكان يشير إلى مذكرات الاعتقال التي أصدرتها "المحكمة الجنائية الدولية" ضد نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت. وأضاف أن توجيه الاتهامات لكل من نتنياهو وغالانت كارثة بالنسبة لإسرائيل، ولكنها مشكلة ضخمة للتحالف الغربي. وقال إن إسرائيل تحظى بدعم كامل من الحزبين في الولايات المتحدة، في محاولتها مواجهة اتهامات المحكمة الجنائية الدولية، ومع ذلك، يرجّح الكاتب أن تحترم معظم الحكومات في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن بريطانيا وأستراليا وكندا، الاتهامات؛ إلا أنها ستضطر، على مضض، لاعتقال نتنياهو إذا وطئت قدماه أراضيها.

وعلّق بأن الانقسام بين أمريكا وحلفائها في الغرب قد يكون صعباً في الأيام العادية، ولكن الوضع الحالي أبعد من كونه عادياً... إن مواجهة مرّة بين جانبي المحيط الأطلسي، وهذه المرة بسبب



إسرائيل، هي آخر شيء يريده التحالف الغربي، لكنها قادمة؛ يتوقع بعض الوزراء الإسرائيليين الفرحين بعودة ترامب أن يسمح لإسرائيل بضم الضفة الغربية وغزة، وهو ما ستنظر إليه دول الاتحاد الأوروبي بأنه تطور خطير وغير قانوني؛ وبالتأكيد ستدفع إدارة ترامب المقبلة باتجاه فرض عقوبات على مدعي عام الجنائية الدولية، كريم خان، والموظفين في المحكمة؛ بل يدور حديث في دوائر الحزب الجمهوري عن تدمير المحكمة، وربما من خلال تهديد الدول التي تموّلها. وتعتبر ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا من كبار المساهمين الماليين في المحكمة.

ليست هناك رغبة من إسرائيل أو الولايات المتحدة في مناقشة تفاصيل الاتهامات الموجهة لنتنياهو وغالانت، والتي تضم اتهامات لإسرائيل بقتل المدنيين واستخدام التجويع كوسيلة حرب. بدلاً من ذلك، فالمعسكر اليميني الترامبي تبنّى مزاعم نتنياهو بأن "الجنائية الدولية" مدفوعة بمعاداة السامية. وسيتم تجاهل توجيه الاتهامات التي وجّهتها المحكمة للرئيس بوتين وحماس وقادة أفارقة والنظر إليها بأنها ملوثة بعداء اليهود؛ والحقيقة أن معظم الدول الأوروبية قدمت دعماً كبيراً لإسرائيل منذ هجمات حماس، في ٧ تشرين الأول العام الماضي؛ إلا أن غريزة أغلب الدول الأوروبية سوف تتمثل في الجمع بين دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ودعم النظام القانوني الدولي الذي يفرض قواعد الحرب.

ويعتقد الكاتب أن الموضوعات المطروحة تتجاوز القضية الرئيسية المتعلقة بارتكاب جرائم حرب محتملة في غزة؛ ذلك أن أغلب الديمقراطيات المتوسطة الحجم في أوروبا وآسيا تدرك المخاطر المترتبة عن العودة إلى عالم تتصرف القوى العظمى وعملاؤها دون خوف من العقاب. وأضاف الكاتب أن بعض انتهاكات القانون الدولي، مثل تحدي قرارات صادرة عن منظمة التجارة العالمية، لا تثير الخوف الكبير؛ ولكن روسيا أثبتت بالفعل أن تحدي القانون الدولي قد يعني أيضاً الاستيلاء على الأراضى، واختطاف الأطفال، وذبح المدنيين.

وعلق راتشمان أن شرعية الحملة الدولية لمواجهة العدوان الروسي ضد أوكرانيا تستند إلى القانون الدولي، حيث تشكل مذكرة الاعتقال الصادرة عن الجنائية الدولية ضد بوتين الحجر الرئيسي لها. وإذا بدأت أمريكا، التي رحبت باتهام بوتين، بالحرب على الجنائية الدولية والنظام القانوني الدولي الذي تمتّله، ففرص إقناع العالم المتشكّك بفرض عقوبات على روسيا أو إيران أو كوريا الشمالية ستتضاءل بشدة. واستدرك راتشمان قائلاً إن الصدام الناشئ بين الولايات المتحدة وحلفائها بشأن إسرائيل يشكّل جزءاً من جدال أوسع نطاقاً حول مستقبل النظام العالمي.

ويقول الباحث جون إيكينبيري في جامعة برينستون إن ترامب يحوّل الولايات المتحدة إلى دولة تتحدى كل عنصر من عناصر النظام الدولي الليبرالي الذي بنته ذات يوم: التجارة الحرة، والانفتاح



على الهجرة، والتعدية، والتحالفات الأمنية، والتضامن بين الدول الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان. وباعتبار الولايات المتحدة الدولة الأقوى في العالم، فقد تشعر أن اللجوء إلى القانون الدولي والمؤسسات الدولية هو أمر لا يحتاج إليه سوى الأوروبيين الضعفاء. ولكن حتى الولايات المتحدة القوية تحتاج إلى حلفاء وأسس عالمية. فالتحالفات التي تبنيها أمريكا ضد روسيا والصين تقوم على القانون الدولي. واستخدمت الولايات المتحدة مبررات قانونية لتعزيز ردّها على الصين في بحر الصين الجنوبي وروسيا في أوكرانيا. وحتى الروس والصينيون يحاولون دائماً الادّعاء بأنهم يتصرفون وفقاً للقواعد العالمية. وهم يدركون أن انتهاك القانون الدولي علناً يعني خسارة الدولة حلفاءها ويعرضها للعقوبات. وفي النهاية قد يكون القانون الدولي محبطاً، وقد يبدو تطبيقه غير متسق، إلا أن عالماً بلا قانون سيكون مكاناً مخيفاً وخطيراً.!!!!

مواجهة بين بريكس ومجموعة السبع في قمة العشرين.. ؟!!

سلّط تقرير في صحيفة موسكوفسكى كومسوموليتس الروسية، الضوع على التغيرات الجارية في النظام العالمي، حيث انعقدت قمة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني الحالي. وأعلن رئيس البرازيل، الذي يترأس المجموعة هذا العام، أن "القمة ستكون بلاحرب". لكن الخبراء يشيرون إلى وجود مواجهة نشطة بين دول بريكس ومجموعة السبع الغربية. وهذا يعطى العالم أملا، لأن المنافسة عادت إلى السياسة العالمية.

ويرى القائم بأعمال مدير معهد المشاكل الدولية الراهنة التابع للأكاديمية الدبلوماسية بالخارجية الروسية، السفير المتقاعد ألكسندر كرامارينكو، أن "الشحنة الاقتصادية في عمل مجموعة العشرين لم تسفر عن شيء".

لكن مديرة معهد أبحاث العلاقات الاقتصادية الدولية، فيكتوريا بيرسكايا، تختلف معه وتقول: "إن العالم على مفترق طرق، بين نموذج اقتصادي ليبرالي ونموذج آخر. وملامح هذا النموذج الجديد: زيادة التنظيم الحكومي في الاقتصاد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي من القوى، والتكامل الإقليمي والتصنيع في الوطني. وهذه المبادئ الجديدة لا تلتزم بها بلدان الأغلبية العالمية فحسب، بل وتلتزم بها أيضا الاقتصادات الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان".

هذه الحقائق، بحسب بيرسكايا، انعكست في الإعلان الختامي لقمة مجموعة العشرين. وقد وصفه الكسندر كرامارينكو بانضال بريكس ضد مجموعة السبع". ويتفق معه المدير العام لمركز المعلومات السياسية، اليكسي موخين، فيقول: "إن ثنائية المركز بدأت تنشأ: مجموعة بريكس والغرب. لقد حظى العالم بفرصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتأسيس النموذج أحادى القطب. وها



هي المنافسة في السياسة العالمية تظهر. <mark>وإعلان القمة الحالية يظهر أن "الأغلبية العالمية تمكنت</mark> من الدفاع عن مواقفها".!!!!

واشنطن بوست: فرصة بايدن الأخيرة لصقل إرثه الثقيل. ؟!!

كتب مارك ثيسين في صحيفة واشنطن بوست، أنّ معظم الأمريكيين اليوم يعرفون أن التهم الموجهة إلى ترامب ذات دوافع سياسية، واستمرار محاكمته لن يؤدي إلى الانقسام فحسب، بل إلى تآكل الثقة في النظام القضائي. وخلال خطاب تنصيبه، وعد الرئيس بايدن ببذل "روحه بالكامل" التوحيد أميركا"، لكنه فشل في الوفاء بهذا الوعد؛ لكن بايدن لديه فرصة أخيرة للوفاء بوعده الافتتاحي قبل أن يترك منصبه، ويمكنه القيام بذلك من خلال عمل بسيط: العفو عن دونالد ترامب ولنكن واضحين، فمن الناحية القانونية لا يحتاج ترامب إلى عفو رئاسي. فالمستشار الخاص جاك سميث في صدد إغلاق تحقيقاته الفيدرالية. وإذا لم يغلق سميث قضاياه، فيمكن لترامب ببساطة أن يطرده بمجرد توليه منصبه. وعلى مستوى الولاية، لا يتمتع بايدن بسلطة العفو، لكن يبدو أن القضايا المرفوعة ضد ترامب تنهار.

ولكن في حين أن ترامب قد لا يحتاج إلى عفو بايدن، فإن أمريكا تحتاج إليه... يجب على بايدن أن يصدر عفوا شاملا عن ترامب، مما يسمح له ببدء رئاسته بلوحة قانونية بيضاء. وفي إعلانه عن قراره، يجب أن يوصي المسؤولين الحكوميين في نيويورك وجورجيا بإسقاط قضاياهم أيضا. كما يجب على بايدن أن يعلن: "لقد اختار الشعب الأمريكي دونالد ترامب لقيادة بلدنا. إنه يستحق فرصة للنجاح ـ وأمريكا تستحق فرصة للشفاء". وسيتيح هذا الإجراء لبايدن الفرصة لصقل إرثه الثقيل: فقد أشرف على واحدة من أسوأ الكوارث في السياسة الخارجية في تاريخ الولايات المتحدة في أفغانستان، وانتشار الحرب على قارتين، وأسوأ تضخم في ٤٠ عاما، وأسوأ أزمة حدودية في زمن السلم في تاريخ البلاد. وفشله في التنحي في وقت سابق من ولايته جعل حزبه عرضة للفشل في صناديق الاقتراع هذا الشهر. ونتيجة لذلك، سيغادر البيت الأبيض كواحد من أكثر الرؤساء غير شعبية منذ الحرب العالمية الثانية.

ولكن إذا عفا عن ترامب، فسوف يتذكره التاريخ باعتباره جامعا لأميركا المنقسمة. وكما قال في خطاب النصر الذي ألقاه في عام ٢٠٢: "لكل شيء موسمه ـ وقت للبناء، ووقت للحصاد، ووقت للزرع. ووقت للشفاء. وهذا هو وقت الشفاء في أمريكا". وإذا تصرف، فسوف يسجل التاريخ أنه في الأيام الأخيرة من رئاسته، أوفى جو بايدن أخيراً بهذا الوعد.!!!



القوات الروسية تتقدم في أوكرانيا بأسرع وتيرة منذ بداية الحرب... وزير الدفاع البريطاني: النزاع في أوكرانيا قابلا للتحكم... لوموند: في أوكرانيا قابلا للتحكم... لوموند: إرسال جنود أوروبيين إلى أوكرانيا قيد المناقشة... الخليج: أصدقاء جدد لبوتين..؟!!

قال وزير الخارجية الروسى سيرغي الأفروف إن حلف "الناتو" بإعلانه إمكانية توجيه ضربات استباقية ضد روسيا "تجاوز كل حدود اللياقة".

وقال محللون ومدونون إن القوات الروسية تتقدم شرقي أوكرانيا بأسرع وتيرة منذ الأيام الأولى للحرب، بينما تبادلت كيف وموسكو هجمات جديدة بالمسيّرات، مضيفة أنّ القوات الروسية استولت في تشرين الثاني الجاري على أراض في دونيتسك تعادل نصف مساحة لندن الكبرى.

وأقر وزير الدفاع البريطاني، جون هيلي، بعد مباحثات مع نظرائه في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا بتدهور قوات كييف، مشيرا إلى أن نزاع أوكرانيا دخل مرحلة حرجة. وقال: "الآن بعد أن دخل النزاع في أوكرانيا مرحلة حاسمة، حان الوقت لأوروبا لتعزيز أمنها ودفاعها المشترك. نحن نعمل معا لتعزيز الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي"، نقلت وكالة نوفوستي.

وتناول المحلل بالمدرسة العليا للاقتصاد، تيغران ميلويان، في صحيفة إزفيستيا الروسية، أفق التصعيد في الصراع الأوكراني؛ فقد شهد صباح ٢١ تشرين الثاني نقلة إلى جولة جديدة من التصعيد العسكري السياسي بين روسيا والغرب. فلأول مرة منذ بداية الصراع في أوكرانيا، استخدم الجانب الروسي الصاروخ الباليستي متوسط المدى أوريشنيك الذي تفوق سرعته سرعة الصوت ردًا على ضربات ATACMS على منطقة بريانسك وستورم شادو على منطقة كورسك.

وترى روسيا أن الغرب لا يخشى التصعيد ليس لأنه يقلل من شأن موسكو، بل لأنه لا يؤمن بعزمها. ولذلك فإن المهمة الأساسية أمام روسيا هى إقناع خصمها بعكس ذلك، وبالتالى ثنيه عن الاستمرار في رفع درجة التصعيد. ويظل على رأس الأسئلة ما إذا كان البيت الأبيض سيرد بجولة جديدة من التوتر في الحرب التي يخوضها بالوكالة مع روسيا بأيدي أوكرانيا قبل وصول ترامب؛ ويكفي ألا تفعل واشنطن شيئًا، وأن تسمح لكييف ببساطة بمواصلة استخدام الأسلحة بعيدة المدى. سيتعين على روسيا مرة أخرى رفع الرهان، وها نحن نقترب من نقطة خطيرة للغاية، ترتفع معها إلى أقصى درجة فرص توجيه ضربة انتقامية ضد أحد أعضاء الناتو.

ولكن لدى الولايات المتحدة خيار ثان لتطور الأحداث، وهو العودة إلى الإطار السابق للصراع الأوكراني، وفرض حظر غير معلن على استخدام الصواريخ الغربية ضد الأراضي الروسية داخل حدود العام ١٩٩١. ولكن، في هذه الحالة، سيؤكد الغرب تلقائيًا أن الردع الروسي نجح، ما يعنى أنه



سيدفع ضريبة السمعة. وبالتالي، يظل الخيار الأكثر تفضيلاً لواشنطن هو الأول، أي مواصلة اختبار ردة فعل موسكو، على الأقل حتى يتجاوز الرد الروسى حدود أوكرانيا..!!!

وقالت صحيفة لوموند الفرنسية، إن دخول الحرب في أوكرانيا مرحلة جديدة من التصعيد، دعا إلى إعادة تنشيط المناقشات حول إرسال قوات غربية وشركات دفاع خاصة إلى الأراضى الأوكرانية، وإن باريس ولندن لا تستبعدان تولي قيادة ائتلاف هناك وفق طرق لم يتم تحديدها بعد.

وأكدت مصادر موثوقة للصحيفة، في تقرير أعده كلوي هورمان وإليز فنسنت وفيليب ريكارد، أن مناقشات حساسة وسرية، أعيد إطلاقها نظرا لاحتمال تخلي واشنطن عن كييف مع عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض يوم ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠. وكان النقاش حول إرسال "قوات" إلى أو كرانيا، قد بدأ بضجة شديدة أثارها الرئيس ماكرون خلال اجتماع بين حلفاء كييف في شباط، ولقيت معارضة قوية من بعض الدول الأوروبية، في مقدمتها ألمانيا، ولكن الفكرة لم تدفن كلية، بل إنها استعادت زخمها في الأسابيع الأخيرة، مع زيارة رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر لفرنسا. وقال مصدر عسكري بريطاني للصحيفة إن "النقاش بين المملكة المتحدة وفرنسا متواصل بشأن التعاون الدفاعي بهدف إنشاء مجموعة أساسية من الحلفاء في أوروبا، تركز على أوكرانيا والأمن الأوروبي الأوسع".

وقالت الصحيفة إن تعليقات المصدر العسكري تتفق مع ما أدلى به وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، أثناء زيارته للندن عندما دعا الحلفاء الغربيين إلى "عدم وضع الخطوط الحمراء" فيما يتعلق بدعمهم لأوكرانيا، وأوضح ردا على سؤال عن إمكانية إرسال قوات فرنسية إلى الأراضي الأوكرانية "لا نستبعد أي خيار".

وأضافت لوموند: مع أنه لا يوجد ضوء أخضر رسمي فرنسي لإرسال قوات تقليدية أو مقدمي خدمات خاصة، فإن شركة "دي سي إيه" لمراقبة عقود تصدير الأسلحة الفرنسية ونقل المعرفة العسكرية مستعدة لمواصلة تدريب الجنود الأوكرانيين في بلادهم كما تفعل الآن في فرنسا وبولندا، كما أعلنت شركة بابكوك البريطانية أن العمل "جار" لإنشاء موقع دعم فني لأوكرانيا.

وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش لم يعد يخفي الدور الذي يمكن أن يلعبه الجنود الفرنسيون في أوكرانيا، وقال قائد أركان القوات البرية الفرنسية الجنرال ببير شيل "إن مسألة الضمانات الأمنية التي يقدمها تحالف من حلف الناتو أو تحالفات خاصة بمساهمة من بلدنا، مطروحة على الطاولة". وتعتبر الأفكار الفرنسية والبريطانية حول هذه القضية تجاوبا مع العناصر القليلة التي تسربت من نوايا دونالد ترامب بشأن أوكرانيا، عدا رغبته المعلنة في إنهاء الحرب "في ٢٤ ساعة"، إذ نقلت



صحيفة وول ستريت جورنال عن أحد أعضاء فريق ترامب القول "يمكننا تقديم التدريب وأشكال الدعم الأخرى، لكن ماسورة السلاح ستكون أوروبية".

وتأتي إعادة إطلاق المناقشات بشأن إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا أو مقدمي خدمات من القطاع الخاص في وقت تتزايد فيه شحنات الأسلحة بعيدة المدى إلى كييف، مع أنه من غير الممكن للأوكرانيين استخدامها دون شكل من أشكال الدعم الغربي على الأرض، خاصة بعد إعطاء الولايات المتحدة الضوء الأخضر للأوكرانيين لضرب روسيا بأنظمة الصواريخ الأميركية.

وتابعت الصحيفة: ظلت فرنسا متكتمة للغاية بشأن استخدام صواريخ سكالب، قبل أن يعلن بارو أن باريس أعطت الضوء الأخضر لكييف لضرب روسيا "دفاعا عن نفسها"، كما اعترفت المملكة المتحدة أخيرا بتقديم المساعدة للأوكرانيين لتطوير أسلحتهم الخاصة، وقال ستارمر دون الخوض في التفاصيل، لأحد أعضاء البرلمان عند استجوبه حول هذا الموضوع "نحن نقدم مساهمتنا". وبحسب معلومات لوموند فإن هذه المساعدة تتعلق بتطوير مسيرات بعيدة المدى تضرب روسيا منذ عدة أشهر، ويبدو أن الحريق الذي تتهم به روسيا، والذي شب في أحد المستودعات في بريطانيا كان يستهدف مكانا يتم فيه تصنيع قطع غيار هذه الطائرات المسيرة.

وفيما يتعلق بمسألة "ما بعد الحرب"، يؤكد الباحث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية إيلي تينينباوم أن "إرسال المقاولين إلى أوكرانيا كما يفعل الأميركيون قد لا يكون سهلا بالنسبة للأوروبيين، حتى لو كان ذلك لأسباب تتعلق بالتأمين والمسائل المالية فقط، لكن يمكنهم التفكير في نماذج أخرى". وسيكون من الممكن فنيا إرسال قوات تقليدية أوروبية إلى أوكرانيا في حالة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار حسب رأي تينينباوم بهدف ضمان أمن البلاد واحترام وقف إطلاق النار، ويجب أن تكون هذه القوات قادرة على منع إعادة إطلاق هجوم واسع النطاق من جانب روسيا. وخلصت الصحيفة إلى أن ضمان وصول الأوروبيين بقوة إلى طاولة المفاوضات إلى جانب أوكرانيا، دون الاكتفاء باللعبة الروسية الأميركية، هو التحدي الذي تمثله المرحلة التي تبدأ حاليا، وكما يقول الجنرال شيل "يجب أن نكون قادرين على إبداء رأينا".!!!

ورأت افتتاحية الخليج الإماراتية، أنّ مساحة المؤيدين للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وبالتالي لدعم أوكرانيا في القارة الأوروبية؛ تتقلص، فيما يكسب الرئيس بوتين المزيد من المؤيدين، ما يشكل انتصاراً سياسياً لروسيا، ويضع التحالف الغربي أمام واقع جديد يفرض عليه مراجعة مواقفه، ويتعايش مع الواقع الجديد من خلال البحث عن وسائل تحفظ الأمن الأوروبي وتبعده عن مواصلة الصراع مع روسيا؛ فقد فاز الحزب الحاكم في جورجيا (الحلم الجورجي) الموالي لروسيا بزعامة بدزينا إيفانشفيلي في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ تشرين الأول الماضى بحصوله



على ٥٤.٠٨ % من الأصوات مقابل ٣٧.٥٨ % للائتلاف المعارض المؤيد للوحدة الأوروبية وحلف الأطلسي واستمرار دعم

وتابعت الصحيفة أنّ أوكرانيا، تمكن المرشح المؤيد لروسيا في رومانيا الموصوف باليميني المتطرف، كالين جورجيسكو (٢٦ عاماً) من تحقيق مفاجأة غير منتظرة بتصدر نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الأحد الماضي، حيث حصل على ٢٢.٥٩ % من الأصوات، في مقابل ١٩٠٥ % لرئيس الوزراء المؤيد لأوروبا وحلف الأطلسي مارسيل شيولاكو؛ بين عشية وضحاها انقلبت المعايير، وخرج من السباق رئيس الوزراء شيولاكو، وأعلن أنه سيتخلى عن رئاسة الحزب الديمقراطي الاشتراكي بعد هزيمته، وأنه «لن يطعن بنتائج الانتخابات»، وهو ما يعطي جورجيسكو أفضلية الفوز، وربما يعيد اصطفاف رومانيا مع المجر وجورجيا وصربيا إلى جانب موسكو، حيث أعلن بعد فوزه «أن الشعب الروماني هتف بأعلى صوته للسلام»، أضاف: «اليوم، أطهرت رومانيا الشجاعة للوقوف والتوقف عن قبول الإذلال وإعادة تأكيد هويتها»، ونقلت وسائل أطهرت رومانية عنه قوله: «إن بوتين رجل يحب وطنه»، وهو لا يخفي معارضته لحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، واعتبار دعم أوكرانيا أنه «تلاعب جيوسياسي لتحقيق مصالح أمريكا». وأردفت الخليج، قائلة:

بعد ثلاثين عاماً من هيمنة الحزب الديمقراطي الاشتراكي على الحياة السياسية في رومانيا، وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ها هو مرشح «مغمور» يتحول إلى مرشح أول وأقوى للرئاسة، ما يعيد خلط الأوراق مجدداً في رومانيا وعلى الساحة الأوروبية وبالنسبة للحرب الأوكرانية.

<u>تنويه:</u>

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأى حركة البناء الوطنى.